النبوة في التراث العقدي الإسلامي:
بحثٌ في اعتراضات المنكرين وأصول الرد عليها

د. عمر مبركي

مؤسسة دار الحديث الحسنية، جامعة القرويين- المغرب

ملخص البحث:

يجيب هذا البحث عن أبرز اعتراضات منكري النبوة، ويقرّر الأصول والقواعد التي تعين على ردّها وتفنيدها؛ وذلك من خلال ثلاثة مباحث؛ خُصص الأول للتعريف بالفِرق والطوائف المنكرة للنبوة وتقديم صورة إجمالية تقريبية عن مذاهبها وأفكارها، وأفرد الثاني لعرض شبهات تلك الفرق وردها، أما الثالث فخصص لبيان الأصول الكبرى التي اعتمد عليها علماء العقيدة في ردهم عليها. وقد انتهى البحث إلى نتائج من أهمها: أنّ الشُّبَه التي يتمسك بها الرُّبُوبيون والملاحدة المعاصرون؛ لا تختلف كثيرا عن شبه الأقدمين، فهي ترجع في أغلبها إلى الطعن في المعجزات بدعوى مخالفتها للعقل، والطعن في خبر التواتر، والقول بكفاية العقل.

الكلمات المفتاحية: النبوة، الشبه، منكرو النبوة، التراث العقدي.

Abstract:

-This research deals with objections of the deniers of the prophethood, it provides answers to their suspicions.

-This research offers useful principles and rules In response to the deniers.

-The paper also identifies the sects that deny prophethood as mentioned in some books of the faith.

- **Keywords**: prophethood, miracle, prophetic mission, suspicions .

مقدمة:

إنّ الإيمان بالنبوات من أركان الدّين، إذ لا يتحقق إيمان المرء حتى يؤمن بجميع أنبياء الله ورسله، ويقرّ بأنّ الله تعالى اصطفاهم من بين خلقه وفضّلهم على العالمين، وأيّدهم بالمعجزات الباهرات والآيات القاطعات، ليُرشدوا الخلق إلى الهدى ودين الحق، ويخرجوهم من الظلمات إلى النّور، ويعلّموهم ما ينفعهم ويصلح معاشهم ومعادهم، ويضمن سعادتهم في الدّنيا والآخرة. وقد وردت في القرآن والحديث نصوص كثيرة تُقرّر هذه المعاني وتؤكّدها، منها قوله تعالى: ﴿**آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ**﴾. (البقرة، آية 285)، وقوله عز من قائل: ﴿**فَآمِنُواْ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ**﴾ (آل عمران، آية 179). وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوما بارزا للناس، إذ أتاه رجل يمشي، فقال: يا رسول الله: ما الإيمان؟ قال: (**الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته، وكتبه، ورسله، ولقائه، وتؤمن بالبعث الآخِر**)[1].

وإذا كانت الأديان السماوية تُجمع كلّها وتقّر بأصل النبوة، وتعترف بأهميتها وضرورتها، مع اختلافها الواسع في التّفاصيل والفروع، فإنّ بعض الفرق والطوائف على الرّغم من اعترافها بوجود إله خالق مدبّر لهذا العالم، إلا أنها تنكر النبوات[2]، ولا ترى فائدة في إرسال الرسل وبعث الأنبياء. ويحتج أتباعها على مذهبهم هذا بأدلة منها: أنّ في العقل مندوحة عن البعثة والإرسال، فهو عندهم المصدر الوحيد الذي يتوصل به إلى إدراك حقائق الأشياء.

لقد حظيت اعتراضات منكري النبوّة في التراث العقدي الإسلامي بعناية خاصة، حيث أولاها علماء العقيدة اهتماما كبيرا. ويهدف هذا البحث إلى دراسة ردود هؤلاء على تلك الاعتراضات تمهيدا لاستثمارها في الحوار العقدي المعاصر، الذي يستصحب، أو يكاد، نفس المسائل والشُّبه لكن بصياغة جديدة وفي ثوب جديد. ولتحقيق هذا الهدف سينصبّ البحث على الإجابة عن الأسئلة الآتية: **ما هي أبرز الاعتراضات والشبه التي يتمسك بها منكرو النبوات للقول بامتناع الإرسال أو عدم الحاجة إليه؟ وما هي الأصول التي اعتمد عليها**

---

1 – صحيح البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى: (إنّ الله عنده علم الساعة)، رقم: 4777.

2 – منهم البراهمة كما سيأتي.

علماء العقيدة في الرد على شُبه المنكرين؟ وما المنهج الذي سلكوه في بيان اعتلال حججهم وكشف تناقضات شبههم؟

ومن المفيد أن نشير في مقدمة هذا البحث، إلى أنّ الكتب التي ألفها المسلمون في الانتصار للنبوات؛ قديما وحديثا، كثيرة جدا يصعب حصرها، منها: كتاب **النبوات** لتقي الدّين ابن تيمية، وكتاب **المعجزة وكرامات الأولياء** للمؤلف نفسه، و**دلائل النبوة** لأبي نعيم الأصبهاني، و**تثبيت دلائل النبوة** لأبي بكر الفريابي، و**تثبيت دلائل النبوة** للقاضي عبد الجبّار، و**الشّفا بتعريف حقوق المصطفى** للقاضي عياض، و**النبوة والأنبياء في ضوء القرآن** لأبي الحسن الندوي، و**النبأ العظيم** لمحمد عبد الله دراز، وغيرها.

وإذا كان أغلب هذه المصنفات قد تناول، بتفصيل وتوسع، العناصر الكبرى والفرعية لمبحث النبوة، مما يفسر طول كثير منها وتشعب مباحثه، فإنّ بحثنا هذا سيقتصر على دراسة فرع واحد من الفروع الكثيرة لهذا المبحث الواسع.

لقد اقتضت الضرورة المنهجية، أن نقسم البحث إلى ثلاثة مباحث؛ خُصص الأول للتعريف بالفِرق والطوائف المنكرة للنبوة، وأفرد الثاني لعرض اعتراضات تلك الفرق وردود علماء العقيدة عليها، وخصص الثالث لبيان الأصول الكبرى التي بنوا عليها ردودهم. وقد اعتمدنا في هذا البحث على ثلاثة مناهج رئيسة؛ المنهج الوصفي، والمنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي، وذلك على النحو الآتي:

- **استقراء المادة العلمية** من مصادر البحث الرئيسة، والمادة المقصودة هنا، هي اعتراضات منكري النبوة، والأصول الكبرى المعينة على ردِّها.

- **وصف المادة العلمية وترتيبها** حسب المباحث والفروع التي تحتها.

- دراسة الشّبه و**نقدها وتحليلها**، للإجابة عن أسئلة البحث.

المبحث الأول: الفرق والمذاهب المنكرة للنبوات

ذهبت فرق من الناس إلى القول بامتناع الإرسال، غير أنهم اختلفوا في علّة ذلك الامتناع على التفصيل الآتي:

الفرقة الأولى: التناسخية

هم القائلون "برجوع الروح بعد الموت إلى العالم الأرضي مرة ثانية، لتَلبس بدنا إنسانيا آخر، وتظل تنتقل من بدن إلى بدن، وهي في انتقالها تثاب وتعاقب، وما تراه الروح من فرح وسعادة وأمن وفوز، إنما هو مرتب على أعمال خيِّرة صدرت منها، وهي في بدن قبل ذلك، وما تراه من حزن وضيق وخسران، إنما هو مرتب على أعمال شرّيرة صدرت منها، وهي في بدن سابق، وهكذا فلا معاد ولا آخرة، والثواب والعقاب لا يكونان إلا في الدنيا"[1].

هذا معتقدهم العام، أما رأيهم الخاص في النبوات، فقد ذكر الشريف الجرجاني أنهم من منكريها، وأنهم يستندون في ردّها على أنّ في العقل مندوحة عنها[2].

الفرقة الثانية: الطبائعيون

هم قوم اهتموا بالبحث في عوالم الطبيعة والحيوانات والنباتات، وخاضوا في علم التشريح، ووقفوا على عجائب صنع الله في مخلوقاته، فانتهى بهم المطاف إلى الاعتراف بوجود إله فاطر حكيم[3]، "إلا أنّ هؤلاء لكثرة بحثهم عن الطبيعة ظهر عندهم لاعتدال المزاج تأثير عظيم في قوام قوى الحيوان، فظنوا أنّ القوة العاقلة من الإنسان تابعة لمزاجه أيضا، وأنها تبطل ببطلان مزاجه فتنعدم، ثم إذا انعدمت فلا يعقل إعادة المعدوم كما زعموا. فذهبوا إلى أنّ النفس تموت ولا تعود، فجحدوا الآخرة، وأنكروا الجنة والنار، والحشر والنشر، والقيامة والحساب، فلم يبق عندهم للطاعة ثواب، ولا للمعصية عقاب"[4].

وهؤلاء الطبائعيون لا يحيلون النبوة في نفسها، لما فيها من تأييد العقول فيما تحتاج إلى معرفته، وإنما يحيلونها لسبب آخر، وقد اختلفوا في بيان ذلك السبب، فزعم بعضهم أنّ الإرسال لا فائدة فيه إلا بعد ثبوته، ولا طريق للوصول إلى إثباته، لاستحالة التفريق والفصل بين دعوى النبي الحق ودعوى المتنبي الكاذب إلا بدليل، ولا دليل على ذلك، لأنّ أقصى ما يَستدل به المدعي للنبوة أمور خارجة عن العادة الجارية والطبيعة الثابتة، ومعلوم أنّ تغير الطبائع وخروجها عما هي عليه أمر ممتنع والقول به محال[5]. ومنه، فإنّ الطبيعيين "ينكرون جميع ما ثبت بالتواتر

1 – الملل والنحل للشهرستاني: 113/2.

2 – شرح المواقف للشريف الجرجاني: 258/8.

3 – انظر، المنقذ من الضلال لأبي حامد الغزالي: 76.

4 – المصدر نفسه: 77.

5 – انظر، تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي: 662/2.

من الأمور الخارجة عن المعتاد والأمر الطبيعي؛ من نحو قلب العصا حية، وانفجار الماء في الصخر، وفلق البحر، وإبراء الأكمه والأبرص، وإحياء الموتى، وكلام الناقة والشاة المسمومة، ونبع الماء من بين الأصابع، وأشباه ذلك"[1].

وزعم آخرون منهم "أنّ خروج الأمر المعتاد وقلب العادة والطبيعة في مقدور الله، إلا أنّ ذلك مقدور للسحرة والمشعوذة، فيقع بذلك تعارض بحيث لا ترجيح لأحد الأمرين على الآخر"[2].

الفرقة الثالثة: البراهمة

هم فرقة من الهنود، يقولون بالتّوحيد، لكنهم ينكرون النبوات ويعتقدون أنّ مجيء الرسل مستحيل[3]. وعمدة احتجاجهم في دفعها أنهم قالوا: إنّ ما أتى به الأنبياء من أعمال نحو أفعال الصلاة من القيام والركوع والسجود، وأعمال الحج نحو التلبية والهرولة ورمي الجمار، كلّها مستقبحة من جهة العقل، فيجب أن تُرد ولا تُقبل، وإذا كان ذلك كذلك وجب ردّ بعثة الرسل. وقالوا أيضا: إنّ العقول كافية في دَرك الحق ومعرفة الصواب، فإرسال الرسل عبث لأنه لا فائدة فيه، والله تعالى لا يفعل ما هو عبث. وقالوا أيضا: إن كان الله تعالى إنما أراد ببعث الرسل أن يخرج الناس من الضلال إلى الهدى ومن الكفر إلى الإيمان، فقد كان أولى به أن يضطر العقول إلى الإيمان به، فيبطل بذلك إرسال الرسل[4].

الفرقة الثالثة: السُّمنية

1 - المصدر نفسه.

2 - المصدر نفسه.

3 - انظر، الملل والنحل للشهرستاني: 95/3، 96. الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم: 63/1. من المفيد أن نشير هنا إلى ما ذكره الشريف الجرجاني في شرح المواقف، من أنّ بعض البراهمة يعترفون بنبوة آدم فقط، وبعضهم يعترف بنبوة إبراهيم فقط. ينظر شرح المواقف: 259/8.

4 - الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم: 63/1. شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار: 564، 565. تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي: 661/2.

ذكر الشريف الجرجاني في **شرح المواقف** أنّ السُّمنية هم قوم من عبدة الأوثان قائلون بالتّناسخ، وبأنه لا طريق إلى العلم سوى الحس[1]. وقد أنكرت هذه الفرقة الرّسالات، لاعتقادهم أنّ الخبر ليس من مدارك العلوم، وإذا بطل الوثوق بالخبر بطلت الرّسالة[2].

الفرقة الرابعة: الصّابئة

اختُلف في هذه الطائفة، فقال بعضهم: هم القائلون بنبوة شيت وإدريس فقط[3]، وإذا أخذنا بهذا القول فإنهم لا ينكرون النبوات مطلقا. وقيل: هم من الثِّنوية، وقيل: هم طائفة ينكرون الرّسالة في الصور البشرية عن الله تعالى ولا ينكرونها عن الكواكب. وقيل: طائفة تميل إلى النصارى لاعتقادهم تأثير الأفلاك وقِدم العالم وإلهية الشّمس وغير ذلك، وقيل: قوم خرجوا من اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة. وعن ابن عباس: هم قوم من اليهود والنصارى لا تحل مناكحتهم ولا تؤكل ذبائحهم، ومنهم عبدة الأصنام. وعن الحسن وقتادة: الصابئة قوم يعبدون الملائكة، ويقرؤون الزبور، ويصلون إلى القبلة[4].

وقد احتج الصابئة المنكرون للنبوة، بأنّ في العقل غُنية عنها، فهو الحاكم وهو الآمر والناهي، فما يحسّنه من الأفعال يُفعل، وما لم يحكم فيه بحسن ولا بقبح يُفعل عند الحاجة إليه، وعند عدم الحاجة يُترك[5].

الفرقة الخامسة: جمع من المتستّرين بالتصوف

وعمدة احتجاج هؤلاء في إنكار النبوة، أنهم قالوا: إنّ الأنبياء جاءوا بالتكاليف الشّاقة والأوامر والنواهي الكثيرة، التي تشغل الخلق عن التّفكر في معرفة الله تعالى، "ولا شك أنّ المصلحة المتوقعة من هذا الفائت، وهو النظر فيما ذُكر.. تزيد وتفضل على ما يتوقع مما كلّف به"[6]، فوجب أن لا يكون ما جاؤوا به حقا[7].

---

1 – حواشي اليوسي على شرح كبرى السنوسي: 148/1. وانظر أيضا: نفائس الدرر لأبي علي اليوسي: 173. القاموس المحيط للفيروزآبادي: 1206. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي: 976/2.

2 – تبصرة الأدلة للنسفي: 664/2.

3 – أشار إلى هذا السيد الجرجاني في شرح المواقف: 259/8.

4 – انظر، حواشي اليوسي: 82/3. الكشاف للزمخشري: 148/3. الملل والنحل للشهرستاني: 63/2.

5 – انظر، شرح المواقف للشريف الجرجاني: 259/8.

6 – المصدر نفسه: 257/8.

7 – انظر، الأربعين للفخر الرازي: 57/2، 58.

الفرقة السادسة: الإباحيون

ويسمّون أيضا بالخُلَعَاء؛ جمع خليع، وهو الذي خلع رِداء الحياء، واستسلم لنفسه الأمارة بالسوء، وانهمك في الغي والفساد. ومن هؤلاء طائفة من المتلبسين بالتصوف زورا[1]. ومما احتج به هؤلاء في إبطال الإرسال قولهم: "أنه لو ثبت لتضمن سفها، إذ فيه أمر ونهي وتكليف وتحريم وتحليل، والله تعالى لا يليق به الأمر والنهي والتحريم، إذ الأمر بما لا نفع في تحصيله للآمر، والنهي عما لا ضرر في فعله للناهي سفه، وتحريم ما لا حاجة فيه للمحرم بخل، والله تعالى يجل عن السفه والبخل"[2].

المبحث الثاني: اعتراضات منكري النبوات وردُّها

الاعتراض الأول: في العقل مندوحة عن البعثة

احتج بعض منكري النبوات، فقالوا: إنّ الرسول إما أن يكون ما يأتي به موافقا للعقول أو مخالفا لها، فإن كان ما جاء به مما يوافق العقول، فلا فائدة في إرساله، لأنّ ما يخلو عن فائدة معتبرة وغرض صحيح عبث وسفه، وإن جاء بما يخالفها وجب ردّه لكونه غير معقول، فالبعثة والإرسال على التقديرين لا تفيد[3].

وقالوا أيضا: "الدليل على منع إرسال الرسل والغنى عنهم، أنّ الله تعالى أكمل العقول وحسّن فيها الحسن وقبّح فيها القبيح، وجعلها دلالة على مراشد الخلق ومصالحهم، ومَنع بها من التظالم وجعلها دلالة وذريعة إلى علم كل ما يحتاج إليه، وليس يجوز أن يأتي الرسل بغير ما وضع في العقل"[4].

وخلاصة الجواب عن هذه الشبهة، بعد التسليم الجدلي بحكم العقل على الأشياء بالحُسن والقُبح:

– إنّ قولهم بأنّ جميع ما يحتاج إليه العباد من المصالح مُدرك من ناحية العقول باطل، فإنّ هناك أمورا كثيرة لا تُعلم إلا من جهة السمع، وذلك كمسائل العبادات، والخفي مما يضر وينفع من الأفعال والأقوال، فإنّ العقل لا يُرشد إلى النافع والضار من الأعمال والأقوال والأخلاق والعبادات، "فتكون نِسبة النبي إلى تعريف هذه الأحوال،

---

1 – انظر، تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي: 662/2.

2 – المصدر نفسه: 660/2.

3– انظر، الإرشاد لإمام الحرمين الجويني: 303. أبكار الأفكار للآمدي: 32/4. الاقتصاد في الاعتقاد لأبي حامد الغزالي: 468. شرح المواقف للسيد الجرجاني: 258/8، 259. شرح الإرشاد لتقي الدين المقترح: 755/2. وقد عزا الشريف الجرجاني هذا القول في شرح المواقف إلى البراهمة والصابئة والتناسخية.

4 – التمهيد لأبي بكر الباقلاني: 121.

نسبة الطبيب إلى تعريف خواص الأدوية والعقاقير التي يتعلق بها ضرر الأبدان ونفعها، فإنّ عقول العوام قد لا تستقل بدركها أو تعقّلها.. وكما لا يُستغنى عن الطبيب في تعريف هذه الأمور مع أنه قد يمكن الوصول إليها والوقوف عليها بطول التجربة، لما يفضي إليه من الوقوع في المهالك والأضرار؛ لخفاء المسالك المرشدة إليها، فكذلك النبي، بل أولى حيث إنه يَعرف ما لا سبيل إلى معرفته إلا من جهة الله تعالى"[1].

قد يقال: إنما أدرك الأطباء ذلك، بطول المراس، وبالمداومة على إجراء التجارب على أجسام الناس وأجسام الحيوانات. والجواب: أنّ التجارب على أجسام الناس يفضي إلى المعاطب والآلام، بل يؤدي إلى الهلاك، وليس بحكيم في مذهبكم، الذي ينبني على التحسين والتقبيح العقليين، من قدَر على منع أولاده من الهلاك، فلم يفعل، وسلّمهم إلى التجربة والامتحان الذي فيه هلاكهم[2]. أما التّجارب على الحيوان بإيلامها وإهلاكها فقبيح أيضا على مذهبكم، "وهذا يدل على بطلان ما تعلّقتم بهم ويوجب أن يكون العلم بهذا الشأن الجسيم والخطب العظيم غير منال ولا مدرك من جهة العقول، وأنّ الناس محتاجون في علم ذلك إلى سمع وتوقيف"[3].

– أنّ قولهم: إنّ ما يتوصل إليه بالعقول لا فائدة من مجيء الرسل به، لا نُسلِّم به، لأنّ للبعثة فوائد أخرى، منها: أنّ العقول لا ترشد إلى كل المعلومات ولا تدرك المحاسن والمساوئ على التفصيل، ولا تقف على أعيانها وأفرادها، والذي يدل على ذلك بالتفصيل إنما هو الشرع[4]، فلابد إذن "من ورود بيان سمعي على لسان من ارتضاه سفيرا بينه وبين خلقه"[5].

– أنه "لا يمتنع تأكيد أدلة العقول بما جاء به الرسول، وهذا بمثابة قيام أدلة عقلية بمدلول واحد، وإن كان الاكتفاء يقع بدلالة واحدة"[6]. وبيان ذلك: أنه "إذا جاز أن ينصب في أدلة العقل دليلان، أحدهما مغني عن الثاني، فما المانع من دليلين، أحدهما عقلي والآخر سمعي؟!"[7].

1– أبكار الأفكار لسيف الدين الآمدي: 50/4.

2 – التمهيد لأبي بكر الباقلاني: 127.

3 – المصدر نفسه: 129. انظر أيضا: شرح الإرشاد لتقي الدين المقترح: 758/2. الاقتصاد في الاعتقاد لأبي حامد الغزالي: 471. شرح المواقف للشريف الجرجاني: 259/8. الإرشاد لإمام الحرمين الجويني: 303، 304.

4 – انظر، تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي: 675/2، 676. شرح الإرشاد لتقي الدين المقترح: 756/2.

5 – تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي: 675/2، 676.

6 – الإرشاد لإمام الحرمين الجويني: 303. انظر أيضا: شرح الإرشاد لتقي الدين المقترح: 757/1.

7 – انظر، شرح الإرشاد لتقي الدين المقترح: 757/2.

– أنّ الأفعال في العقول تنقسم إلى ثلاثة أقسام: واجب وممتنع وواسط وهو الممكن. وإذا كان من الممكن عقلا أن نقف وندرك الواجب والممتنع، فإنه لا يمكن الوقوف على الواسطة، لأنه يتردد بين أن تتعلق به عاقبة حميدة، وبين أن تتعلق به عاقبة ذميمة، فالعقول تعجز عن الوقوف على ذلك لخفائه في نفسه، فتقع الحاجة إلى بيان من له الاطلاع على عواقب الأمور، وهو الرسول[1].

– أنّ الناس يتفاضلون في ملكة العقل، فمنهم الموصوفون بحدّة الذكاء، المعرضون عن اللّذات المادية والمطالب الجسمانية. ومنهم الموسومون برجاحة العقل المشتغلون بالمصالح الدنيوية والمكاسب المعيشية، المعرضون عن التّأمل في الدلائل العقلية. ومنهم المجبولون على بلادة الأفهام وغلظ الخواطر الذين استولت عليهم الطبيعية البهيمية. وكل هذه الأقسام لا غُنية لهم عن الرسل، فالقسم الأول مهما بلغوا من الذكاء والفطانة ورجاحة العقل، فهم في حاجة إلى من يرشدهم لاستيلاء النقص عليهم، دليل ذلك أنّ كثيرا من الفلاسفة الأوائل؛ وهم أهل النّظر والتّأمل والفكر ورجاحة العقل، أنفقوا أعمارا طويلة في التفتيش والبحث في المعاني الإلهية، فانتهى كثير منهم إلى إنكار الحشر والمعاد. بينما نجد أنّ الغالب في أتباع الأنبياء التشبث بالحق رغم انشغالهم بطلب الرزق واكتساب المعاش. وأما القسمان الآخران فلا غنية لهما عن ذلك؛ لتفرّغ الفريق الثاني للكدح واكتساب المعاش، ولعدم قدرة الثالث على الوقوف على ما يجب عليهم من حقوق خالقهم لنقص عقولهم وبلادة أفهامهم. فلا بد إذن من رسول يبين لهم طريق معرفة الله تعالى وحقوقه عليهم[2].

– أنّ التسليم بأنّ العقل كاف في إدراك حسن الأشياء وقبحها ومعرفة الأوامر والنواهي كما يزعمون، لا يلزم منه أن يكون الإرسال عبثا، فهو من باب الإنعام والإحسان، وإعطاء ما زاد على الكفاية يعد زيادة في الإنعام، وليس عبثا[3].

– أنّ العقل شيء مخلوق، تلحقه الآفات وتعترض صاحبه الشُبهات التي تَصُدّه عن حقيقة النظر، وتمنعه من الإحاطة بدقائق الأمور وجليلها، وتشغله عن الاستقصاء في البحث والتأمل في المطالب النّظرية التي تتميّز بالدّقة والغموض، فلا بد له من مُعين ليصل به إلى ما يجب الوصول إليه، وذلك المعين هو الرسول[4].

1 – تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي: 680/2.

2 – انظر، المصدر نفسه: 679/2 إلى 683/2.

3 – انظر، المصدر نفسه: 683/2. التوحيد لأبي منصور الماتريدي: 185.

4 – انظر، تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي: 682/2.

– أنّ العقلاء يتفاوتون في إدراك ما يحقق مصالحهم في المعاش والمعاد، "ويكون عند واحد من ذلك ما ليس عند غيره. وإذا كان الأمر كذلك فلا مدفع أن يكون عند الله تعالى شيء مما به صلاح عباده، مما ليس عند خلقه، ليوصل ذلك إليهم برسله، فمن ادعى الغُنية بالعقل عن الله تعالى فقد ادعى أنه يساوي الله تعالى في العلم بما به مصالح العباد، ومن هذه دعواه فهو ممن لا غاية في جهله ولا نهاية في غباوته"[1].

– أنّ عقول الخلق قاصرة، فهي وإن استطاعت أن تصل إلى إدراك وجود خالق فاطر حكيم، فإنها لا تستطيع أن تصل إلى كيفية عبادته وطاعته، فكانت الحكمة من بعث الأنبياء وإرسال الرسل: إرشاد الخلق إلى معرفة ذات الله تعالى وصفاته، وكيفية طاعته[2].

– لا نسلّم ما قالوه من أنّ ما لا فائدة فيه عبث وسفه لا يليق بالله تعالى؛ وهو الذي يتصف بالحكمة. ذلك لأنّ "العبث المستحيل على الحكيم هو ما يقع مع الذهول والغفلة من غير قصد، أما ما يقع على وفق المعلوم وإن عري عن صلاح العبيد، فلا نسلم امتناعه عنه"[3].

– أنّ قولهم: إنّ ما لا يستدرك بالعقول غير مقبول وممنوع، فباطل، لأنّ "ما لا يدرك بالعقول ينقسم قسمين: منه ما يأباه العقل ويحيله، ومنه ما يتوقف عن إدراكه، فلا يمتنع أن يرد به الشرع، وتارة تكون العقول مجوّزة له شاكة في وقوعه، فيُتلقى من جهة الشرع العلم بوقوع الجائز، وتارة لا يدرك بالعقل جوازه ولا إحالته، فيرشد الشرع إلى جوازه أو إلى وقوعه، ويلزم من الوقوع الجواز، وإذا كان كل واحد من القسمين لم يصح دليلا على بطلانه، فلم تنتظم شبهتهم.. فبطل احتجاجهم"[4].

– يقال لمن قال بانتفاء الفائدة من بعث الرسل؛ لأنّ في العقل الغُنية والكِفاية: "أعلمتم ذلك ضرورة أو نظرا؟ ولا سبيل لهم إلى القول بالضرورة، ولا نظر يوصلهم إلى العلم بانتفاء الفائدة"[5]، فعند ذلك يقال لهم: "من الجائز أن يكون في معلوم الله تعالى فائدة لم تطلعوا عليها في تحقيق البعثة"[6].

---

1 – انظر، المصدر نفسه: 679/2.

2 – انظر، المطالب العالية للفخر الرازي: 30/8.

3 – شرح الإرشاد لتقي الدين المقترح: 756/2.

4 – المصدر نفسه: 756/2، 757.

5 – المصدر نفسه: 757/2.

6 – المصدر نفسه.

– ويمكن أن يجاب على شبهتهم هذه على مذهب بعض الفلاسفة المثبتين للنبوة، بأن يقال: أنّ الإنسان مدني بطبعه، فهو يحتاج في حياته إلى أمور كثيرة في معاشه لا يستقيم نظامه إلا بها، وهو عاجز عن العيش دون بني نوعه، ومعلوم أنّ الناس مجبولون على حب الاستئثار والنزوع إلى السيطرة، بحيث يحصل التّنافر والتّنازع المضاد لحكمة الاجتماع، فلا بد من جامع يحملهم على العيش في نظام وانتظام، وذلك الأمر هو الشرع، ولا بد لمن يأتي به أن ينفرد عن غيره من بني نوعه بمعجزة من الله تعالى، ينقاد البشر إلى تصديق من جاء بها ويخوفهم من مخالفته ويحملهم على متابعته بحيث يسود النظام ويتم حفظ النوع البشري[1].

الاعتراض الثاني: الأنبياء جاؤوا بما تستقبحه العقول السليمة

قالوا: إنّا وجدنا مدّعي الرسالة قد أباحوا أمورا تقبّحها العقول، ومنعوا أمورا تحسّنها، كذبح الحيوانات، وتسخيرها وإيلامها، والعطش والجوع في أيام الصيام، والانحناء في الركوع والانكباب على الوجه في السجود، ومضاهاة الصبيان والمجانين في التعري والهرولة وكشف الرؤوس في الإحرام، ورمي الحجر من غير مرمي إليه، وتقبيل حجر لا مزية له على باقي الأحجار، فكل هذه الأمور خارجة عن قانون العقل، والحكيم لا يجوز أن يبيح ما تحظره العقول وما يخرج عن قانونها، ولا يجوز أن يبعث من يكذب عليه في إطلاق ذلك وإباحته، فدل ذلك على أنهم ليسوا من عنده[2].

ويمكن إجمال الجواب عن هذه الشبهة، بأن نقول أنّ ما ذكروه مبني على رعاية الحكمة، وتحسين العقل وتقبيحه، وقد سبق في المبحث الأول بيان بطلانه. وأما على تسليم الحسن والقبح العقليين، فجوابها:

– أنّ كل ما جاء به الأنبياء وأمروا به ونهوا عنه هو من قبيل الحكمة المحضة والصواب الخالص. فبعض ذلك هو من باب التقرب إلى الله تعالى وأداء شكر ما أسدى إليهم من النعم، وبعضه من مكارم الأخلاق، وبعضه من السياسات الفاضلة التي تحفظ للعالم نظامه، وبعضه من باب المجاملة وحسن المعاشرة والمعاملة[3].

---

1 – انظر، شرح المواقف للشريف الجرجاني: 259/8.

2 – انظر بيان صورة هذه الشبهة في: أبكار الأفكار لسيف الدين الآمدي: 35/4، 36. التمهيد لأبي بكر الباقلاني: 119، 120. الإرشاد لإمام الحرمين الجويني: 304، 305. تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي: 703/2. شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار: 564، 565. شرح الإرشاد لتقي الدين المقترح: 759/2.

3 – انظر، تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي: 703/2.

– أنّ ما عدّوه قبيحا من أحكام الشرائع التي جاءت بها الرسل، التزموا أضعافه بحكم العقل، "وذلك لحكمهم عقلا، بإيجاب النظر في كل ما يدرك بالعقل، مع ما يلزمه من المكابدة والمشقّة في ترتيب الأدلة واستخلاص جهة الدلالة، وشدّة الفكر في دفع الشبهة المضلة، والتزامهم بقليل الأغذية وتحريم اللحوم ولذة الجماع، وحسّنوا من الله تعالى بعقولهم ما يحل بالعبيد من الأمراض، والآلام، وإيلام البهائم والأطفال، وابتلاء الخلق، وامتحانهم بنقص الأموال، والأنفس، وخلق الحشرات المضرة، والهدم، والزلازل، والخسف، والطوفانات المهلكة، إلى غير ذلك مما الباري تعالى مستغن عنه وضرره أكثر من نفعه. وعند ذلك فما هو جواب لهم في حكمة العقل بهذه الأشياء، هو جواب عن حكمة الشرع فيما التزموه من الصور"[1].

– أنّ الشرائع التي قالوا إنها خارجة عن قانون العقل، هي "ابتلاء وتأكيد لملَكة الامتثال عند الظاهريين، وحِكَمٌ وأسرار خفيّة عند المحققين"[2].

– أنّ ما ذكروه من أنّ إيلام الحيوان بالذبح والتسخير قبيح لقضاء العقل بقبحه، ينعكس عليهم "بإيلام الله تعالى البهائم والأطفال الذين لم يقترفوا ذنبا.. فإن قالوا: ذلك عن الله حكمة، قلنا: فما كان حكمة من فعله، لم يبعد كون الأمر أيضا حكمة"[3].

الاعتراض الثالث: بطلان التكليف يؤدي إلى بطلان البعثة

ذهبت طائفة من منكري النبوات إلى أنّ البعثة جاءت بالتّكاليف، وهذه التّكاليف إما أن تكون مشتملة على فائدة ومصلحة، وإما أن لا تكون. لا يجوز أن لا تكون مشتملة على الفائدة والمصلحة، وإلا كانت عبثا، والعبث على الله تعالى محال. وإن كانت لفائدة، فإنّ تلك الفائدة إما أن تكون راجعة إلى الخالق أو المخلوق، لا يجوز أن تكون عائدة إلى الخالق لوجوه:

الأول: أنّ الله تعالى يتقدس عن النفع والضرر والأغراض.

والثاني: أنّ المحتاج لا يكون كامل القدرة، ومن كان كذلك لم يحصل الوثوق بوعده ووعيده.

1 – أبكار الأفكار لسيف الدين الآمدي: 53/4.

2 – شرح المقاصد للسعد التفتازاني: 8/5، 9.

3 – الإرشاد إلى قواطع الأدلة لإمام الحرمين الجويني: 305.

والثالث: أنّ أفعال العبادات التي أمر بها المكلّفون قليلة، فلو كان الإله يَنتفع بهذه الأفعال لكان في غاية الضعف والعجز، وذلك محال. ثم إنّ هذه التّكاليف لا يمكن على زعمهم أن تكون عائدة إلى المخلوق لوجهين: أولهما: أنّ هذه التكاليف إن كان فيها جلب نفع أو دفع ضرر، فإنّ الله تعالى قادر على تحصيلها للعبد من غير واسطة البعثة. وآخرهما: أنّ توقيف جلب المنافع ودفع المضار على حركات معدودة يأتي بها الإنسان عبث محض.

والرابع: أنّ التكليف إضرار بالعبد لما فيه من التعب والمشقة والكلفة إذا أقدم عليه، أو العقاب بالترك إذا أحجم عنه، والإضرار قبيح والله تعالى منزه عن القبيح[1].

والخامس: "أنّ التكليف بالأفعال الشاقة البدنيّة يُشغل الباطن عن التّفكر والنّظر في معرفة الله تعالى، وما يجب له من الصفات وما يجوز عليه وما لا يجوز عليه، ولا يخفى أنّ المصلحة المتوقّعة واللّذة الحاصلة من هذا الفائت تزيد وتفضل على ما يتوقع من التّكليف بالأفعال البدنية، فكان ممتنعا عقلا"[2].

وإذا كان التّكليف باطلا، كانت البعثة باطلة، وتقريره: أنّ "الأنبياء بصريح لسانهم، وفصيح بيانهم، يذكرون أن لا فائدة في بعثتهم ولا مقصود من إرسالهم إلا تبليغ التكاليف، وأنه لولا هذا المقصود لم يكن في إرسالهم فائدة البتة، وإذا ثبت هذا وثبت أنّ القول بالتكليف باطل، كان القول بإرسالهم باطلا"[3].

وقد ذكر الرازي في **المطالب العالية**، أنّ هذه الشبهة التي يعتمد عليها منكرو النبوة، قد حكاها القرآن الكريم أكثر من مرة[4]. قال تعالى: ﴿**سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَاء اللّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا وَلاَ حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم حَتَّى ذَاقُواْ بَأْسَنَا**﴾ (الأنعام، آية 148).

ويمكن إجمال الجواب عن هذه الشبهة في الآتي:

– أنّ أغلب ما ذكروه وأسّسوا عليه شبهتهم هذه، ينبني على أصول باطلة؛ كوجوب رعاية الفائدة والغرض في فعل الله تعالى، وتحسين العقل وتقبيحه، ولما بطلت تلك الأصول بطلت شبهتهم رأسا.

---

1 – انظر، شرح المواقف للشريف الجرجاني: 257/8. أبكار الأفكار لسيف الدين الآمدي: 34/4، 35، 36. المطالب العالية للفخر الرازي: 21/8، 11/8.

2 – شرح المواقف للشريف الجرجاني: 257/8. انظر أيضا: أبكار الأفكار للآمدي: 35/4.

3 – المطالب العالية للفخر الرازي: 20/8.

4 – المصدر نفسه.

– قولهم: إنّ التكاليف بالأفعال البدنية الشاقة كالحج والصوم والصلاة، تشغل الخلق عن المطلوب الأكبر، الذي هو معرفة الله تعالى، باطل ومردود، وذلك لأنّ "التّفكر في معرفة الله تعالى وصفاته وأفعاله أحد أغراض التّكليف، بل هو العمدة الكبرى منها، وسائر التكاليف مُعِينة عليه وداعية إليه"[1].

– أنّ ما في التكاليف الشرعية من المصالح الدنيوية والأخروية يربو ويزيد كثيرا عن المشقة التي فيها، وترك الخير الكثير والمنفعة المحققة لأجل الشر القليل والضرر المحتمل مما لا يجوز[2].

– سلّمنا أنّ نفع التكليف ليس عائدا للخالق، فالله تعالى منزه عن الأغراض وتحصيل المنافع. لكن لا نسلم أنّ نفعه ليس عائدا للعبد، بل نجزم أنه يعود إليه بالمنافع الدنيوية والأخروية التي تفوق مضرة التعب بمشقة الأعمال[3].

– ما قالوه من أنّ التكاليف مضرة للبعض في العاجل، لترتب العقاب على مخاليفها، والإضرار بالخلق قبيح، يُرد عليه بأنّ ذلك العقاب هو جزاء عدم امتثال "أمر مولاه وسيّده، وفي ذلك إهانة له، وإن لم يستجلب بذلك الأمر فائدة لنفسه، والمعارضة بمضرّة الكفار والعصاة مدفوعة، بأنّ تلك المضرة مستندة إلى سوء اختيارهم"[4].

الاعتراض الرابع: إذا كان الرسول من جنس المُرسَل إليه، فإنّ تفضيل أحد المتساويين على مثله عبث

استند بعض منكري النبوة على شبهة مفادها: أنّ الرسول من جنس المرسَل إليه، وأنهما من نوع واحد وجنس واحد، فوجب على ذلك أن يُدرك كل منهما ما يدركه الآخر، لكن المثبتين للرسالات، يدَّعون أنّ الرسول أفضل من غيره، وأنه يدرك ما لا يدركه غيره، ولا شك "أنّ تفضيل أحد المتماثلين المتساويين على مثله ونوعه، ومن هو بصفته حيف ومحاباة وجنف وميل وخروج عن الحكمة، وذلك غير جائز على القديم"[5].

ويجاب عن هذا الكلام بما يأتي:

---

1 – شرح المواقف للشريف الجرجاني: 258/8.

2 – المصدر نفسه.

3 – المصدر نفسه.

4 – انظر، شرح المواقف للشريف الجرجاني: 258/8.

5 – التمهيد لأبي بكر الباقلاني: 104. انظر أيضا: أبكار الأفكار للآمدي: 32/4.

– إنْ سلمنا أنّ النفوس من نوع واحد، لكن لا نسلم أنّ ما ثبت للبعض يثبت للآخرين، وإلا لاستوى الناس كلّهم، فيما ثبت للواحد منهم من العلم والجهل، وغير ذلك من الأحوال[1]. وأيضا إن سلمنا لزوم الاشتراك بين النفوس البشرية في المدركات العقلية "فلا يلزم ذلك في القضايا الشرعية، فإنّ طريق معرفتها إنما هو السمع دون العقل، ولا يلزم من تخصيص بعض الناس بالوحي والإرسال التشريك والتعميم بينهم ضرورة اتحاد النوع، وإلا لاستوى الناس كلهم في أحوالهم بحيث لا يكون هذا سعيدا، وهذا شقيا، وهذا أعمى، وهذا بصيرا، وهذا كاملا، وهذا ناقصا، إلى غير ذلك. ومع ذلك فقد وقع التفاوت في هذه الأمور فيما بينهم مع اتحاد النوع، ولا يعد ذلك قبيحا من الله تعالى لكونه الفاعل ذلك، فكذلك فيما نحن فيه"[2].

– أنّ تفضيل الله تعالى بعض الناس على بعض، لا يُعَدّ ظلما وخروجا عن الحكمة، لأنه هو المالك والآمر والناهي، يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، وله أن يختص بتفضيله وإكرامه من يشاء، كما أنّ له التسوية بين سائرهم، فذلك كله منه عدل وصواب وحكمة، وحتى في الشاهد لا يُعَدّ ذلك ظلما وسفها، إذ يجوز لنا أن نفضل بعض أصدقائنا عن غيرهم بعطاء وتشريف، ثم لا يعد ذلك سفها وقبحا[3].

– أنّ بعض مثبتي النبوة، يقولون: "إنّ الله تعالى ليس يُفَضِّل أحد الشّخصين على الآخر المجانس له ابتداء، ولا لأجل جنسه، ولكن لأجل أنه مستحق للتّفضيل بالرسالة وغيرها بعمله والإخلاص في اجتهاده، كما أنّ الله تعالى يفضل المنيب وقابل الحجج العقلية عندكم على من لم يقبلها، لا لجنسه ولا لابتدائه بذلك ولا لغير عِلَّة، ولكن لأنه مستحق للتعظيم والشكر والثناء عندكم لما كان من بِرّه وطاعته. فيكون التّفضيل بالرسالة، إذا أراد الله سبحانه إرسال بعض عباده إلى باقيهم، مستحقا لأفضلهم وأكثرهم عملا، فلا يجدون لذلك مدفعا"[4].

وهذا الجواب على مذهب بعض الفلاسفة، الذين يقولون بأنّ النبوة يمكن أن تحصل بملازمة البر والطاعات، وتصفية النفس من المعايب ورذائل الأخلاق.

الاعتراض الخامس: لا دليل على النبوات سوى المعجزات، والمعجزات باطلة لإخلالها بقواعد العقل وسنن الكون

1 – أبكار الأفكار للآمدي: 51/4.

2 – انظر، المصدر نفسه: 51/4.

3 – التمهيد لأبي بكر الباقلاني: 105.

4 – التمهيد لأبي بكر الباقلاني: 106

زعمت طائفة من منكري النبوة: أن لا ثبوت للرسالة إلا بدليل، ودليلها خوارق ومعجزات ممتنع في العقل وجودها، لأنها خرق لما جرت عليه العادة ومخالفة لسنن الطبيعة ونواميسها التي لا تتخلف. وقالوا: لو أنّ إنسانا جوّز أن تنقلب مياه البحر والأودية دما وأن تنقلب الجبال ذهبا، لقضى عليه كل عاقل بالجنون، ولو أنّ إنسانا جوّز أن ينقلب الحيوان إنسانا عالما بدقائق المنطق والهندسة، وأن تنقلب الخنافس أناسا حكماء، وجوّز إذا رجع إلى بيته أن يجد الأواني رجالا.. لقضى كل عاقل عليه بأعظم أنواع الجنون، إذ لا يخفى ما في تجويز أمثال هذه الخوارق من الإخلال بقواعد العقل وسنن الطبيعة والعلوم البديهية. فدل ذلك على أنّ ما جاء به الأنبياء من نحو فلق البحر، وخلق ناقة من صخرة، وقلب العصا حيّة، وإحياء الموتى، وإبراء الأكمه والأبرص، والمشي على الماء، وما جرى مجرى ذلك، خبل وسفسطة[1].

ويمكن اختصار الجواب عن هذا الاعتراض فيما يأتي:

– بيّنا في المبحث الأول؛ "أنّ الخرق والالتئام على الأجرام الفلكية جائزان، وأنّ ما يصح على جسم يصح على سائر الأجسام"[2]، وهذا أصل عظيم يهدم هذه الشبهة من أساسها، ويصحّح معجزات الأنبياء وآياتهم الحسية.

– أنّ الخوارق التي زعموا أنها محالات ومخالفة لبداهة العقل، قد عاينها من يستحيل اجتماعهم على الكذب لكثرتهم، وهي ثابتة بالحس الذي هو أوضح طرق العلم، فكان إنكارهم مردودا[3].

– أنّ الذي اخترع العالم وخلق السموات والأرض وما بينهما لا على أصل، قادر على إخراج الناقة من الحجر، وإخراج الماء بين الأصابع، وتحويل أجزاء الخشب لحما وغير ذلك، فهذه من الدلائل والحجج الساطعات على قدرة الباري تعالى[4].

---

1 – انظر، المطالب العالية للفخر الرازي: 39/8. شرح المواقف للشريف الجرجاني: 260/8. تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي: 697/2. الأربعين للفخر الرازي: 98/2. التمهيد لأبي بكر الباقلاني: 112.

2 – الأربعين للفخر الرازي: 105/2.

3 – تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي: 697/2، 698.

4 – انظر، تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي: 698/2، 699. شرح المواقف للشريف الجرجاني: 26/8.

– أنّ جميع الطبائعيين أو جمهورهم على "أنّ جواهر العالم كلها جنس واحد، واختلافها بما يوجد فيها من الأعراض، وأنّ جوهر النّار قد ينقلب ماء لتبدل كيفيتي الحرارة واليبوسة بالبرودة والرطوبة، وإذا كان الأمر كذلك فكيف ينكر قلب الطبائع وخرق العادات؟!"[1].

– أنّ من قالوا باستحالة وقوع المعجزات، إما أن يكون مقصودهم من هذا الكلام أنها مستحيلة في قدرة الله تعالى، فإن قالوا ذلك ألحدوا وكفروا، وكان النقاش معهم في إثبات وجود الله لا في المعجزة. وإن قالوا: إنها مستحيلة وممتنعة لأنّا لم نجد أحدا فعل ذلك، ولا رأينا ذلك قط. فيقال لهؤلاء: فعليكم أن تحيلوا كل ما لم تروه ولم تشاهدوه كخلق الله تعالى الأجسام، وإيجاده آدم لا من ذكر ولا أنثى، لأنّ ذلك لم يوجد ولم يشاهد. فإن أحالوا ذلك كفروا[2]. "وإن قالوا: هذه الأمور مستحيلة في العادة، قيل لهم: فما أنكرتم أن ينقض الله العادات ويظهر المعجزات على أيدي رسله لما أراد من حسن النظر لهم، ولمن علم أن يؤمن بهم، ويعمل من العادات ما يكون وُصلة وذريعة إلى إجزال ثوابهم، كما جاز وحسن منه أن يحتج عليهم بعقولهم"[3].

الاعتراض السادس: لعل المخاطِب لمدّعي النبوة شيطانٌ أو جني

احتج البعض على استحالة النبوة بأنّ قالوا: إنّ الرسول لا بد أن يعلم أنه مُرْسَل من عند الله تعالى، ولا طريق إلى العلم بذلك، إذ لعل المخاطِب له جنيٌ أو شيطان، خاصة وأنتم مطبقون على وجودهم، وعلى أنهم يقدرون على الإتيان بما يعجز عنه البشر، ومع قيام هذا الاحتمال فلا وثوق بالرسالة[4].

وقد ذكر الله تعالى هذه الشبهة في القرآن، قال تعالى: ﴿**وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ وَمَا يَنبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ**﴾ (الشعراء، آية 210- 212)[5].

---

1 – انظر، تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي: 699/2.

2 – التمهيد لأبي بكر الباقلاني: 113.

3 – المصدر نفسه: 113.

4 – انظر، أبكار الأفكار لسيف الدين الآمدي: 4/ 3. المطالب العالية للفخر الرازي: 46/8. شرح المواقف للشريف الجرجاني: 255/8.

5 – المطالب العالية للفخر الرازي: 47/8.

ومفادها؛ أنّ كفار قريش قالوا: "إنه من المشهور عند جمهور العرب، أنّ لكل شاعر صاحبا من الجن يعينه على الشعر ويهديه إلى دقائقه، ويرشده إلى مضايقه، فقالوا لمحمد عليه السلام: لما كان هذا مشهورا في حقّ الشعراء، فلم لا يجوز مثله في حقك؟ فأجاب عنه في آخر هذه الآيات بقوله: ﴿**وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ**﴾ (الشعراء، آية 224)"[1].

وإضافة إلى الجواب القرآني الحاسم الذي تلخصه الآيات السابقات[2]، فإنه يمكن أن نضيف للجواب عن هذه الشبهة ما يأتي:

– أنه لا يمتنع في جهة العقل أن يعلم أنّ المرسل له هو الله تعالى ويحصل له اليقين بذلك، "وذلك بأن يُظهر له آيات ومعجزات يتقاصر عن الإتيان بمثلها جميع المخلوقات تكون دالة على علمه بذلك، أو بأن يكون ما أُنزل عليه وألقي إليه يتضمن الإخبار عن الغائبات، والأمور الخفيات التي لا يمكن معرفتها لغير الله تعالى، وهي واقعة على ما أخبر به، أو بأن يخلق الله تعالى له العلم الضروري بذلك، فإنّ الله على كل شيء قدير"[3].

---

1 – المصدر نفسه: 47/8، 48.

2 – تضمنت سورة الشعراء الرد على اتهام كفار قريش للنبي صلى الله عليه وسلم بأنه يتلقى من الجن كما يتلقى الشعراء منهم، وبيان ذلك: أنّ "قوله تعالى: ﴿**يُلقون السّمع وأكثرهم كاذبون**﴾ المراد.. أنهم كانوا يقيسون حال النبي صلى الله عليه وسلم على حال سائر الكهنة، فكأنه قيل لهم إن كان الأمر على ما ذكرتم، فكما أنّ الغالب على سائر الكهنة الكذب فيجب أن يكون حال الرسول صلى الله عليه وسلم كذلك أيضا، فلما لم يظهر في إخبار الرسول صلى الله عليه وسلم عن المغيبات إلا الصدق علمنا أنّ حاله بخلاف حال الكهنة". (مفاتيح الغيب للرازي: 537/24). أما قوله تعالى: ﴿**والشّعراء يتبعهم الغاوون**﴾، فقد ذكر فيه الله تعالى ما يدل على الفرق بين نبيه صلى الله عليه وسلم وبين الشعراء، "وذلك هو أنّ الشعراء يتبعهم الغاوون، أي الضالون، ثم بيّن تلك الغواية بأمرين: الأول: أنهم في كل واد يهيمون، والمراد منه الطرق المختلفة.. وذلك لأنهم قد يمدحون الشيء بعد أن ذموه وبالعكس، وقد يعظمونه بعد أن استحقروه وبالعكس، وذلك يدل على أنهم لا يطلبون بشعرهم الحق ولا الصدق بخلاف أمر محمد صلى الله عليه وسلم، فإنه من أول أمره إلى آخره بقي على طريق واحد وهو الدعوة إلى الله تعالى والترغيب في الآخرة والإعراض عن الدنيا. الثاني: أنهم يقولون ما لا يفعلون وذلك أيضا من علامات الغواة، فإنهم يرغبون في الجود ويرغبون عنه، وينفرون عن البخل ويصرون عليه، ويقدحون في الناس بأدنى شيء صدر عن واحد من أسلافهم، ثم إنهم لا يرتكبون إلا الفواحش، وذلك يدل على الغواية والضلالة" (مفاتيح الغيب: 538/24) ولاشك أن طريقة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بخلاف طريقة الشعراء.

3 – أبكار الأفكار لسيف الدين الآمدي: 49/4، 50. انظر أيضا: شرح المواقف للشريف الجرجاني: 256/8.

– أنّ شرائع الأنبياء عليهم السلام جاءت كلّها بلعن الشياطين والنهي عن اتباع خطواتهم، فقد ورد في القرآن مثلا قوله تعالى: ﴿**إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ إِنَاثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلاَّ شَيْطَانًا مَّرِيدًا لَّعَنَهُ اللّهُ وَقَالَ لأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا**﴾ (النساء، آية 117، 118). وقوله: ﴿**وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ**﴾ (الأنعام، آية 142). فكيف يعقل كون الشياطين أعوانا للأنبياء في المعجزات وقد جاؤوا بلعنهم والاستعاذة منهم[1].

– أنّ الجن على الرغم من قدراتهم العجيبة، فإنهم "لم يبلغوا في القدرة هذا الحد العظيم، إذ لو قدروا عليه، لوجب أن يصل منهم الشر العظيم إلى الأنبياء والعلماء الذين يشتغلون بلعنهم، وسوء القول فيهم"[2].

الاعتراض السابع: لا دليل يحصل به التّمييز بين المعجزة وما سواها من السّحر والشّعبذة

ذهبت طائفة من منكري النبوات إلى أنّ خرق العادة جائز، لكنهم قالوا: إنّا لا نملك دليلا قاطعا يحصل به التمييز بين ما تسمونه معجزة وبين ما سواها من السّحر والطلسمات[3] والشعبذة. فما المانع أن يكون المدعي ساحرا؟ أو أن يكون المدَّعي قد استأثر بمعرفة الطلسمات التي تصدر عمّن عرفها تأثيرات غريبة، فيظن من عاصره وشاهد ذلك أنه معجزة، وما هي بمعجزة؟ وإذا قام هذا الاحتمال ارتفع الوثوق بالوحي[4].

والجواب، أنّ هذا زعم فاسد وكلام باطل لوجوه:

– أنّ الشعوذة لا حقيقة لها، "فهي مجرد تمويه سرعان ما يضمحل بعد البحث والتأمل فيه، لأنها مبنية على المهارة في خفة اليد، أما السّحر فهو كلمات مؤلفة من الشرك الخالص والكفر المحض والتّعمد لتفخيم الشياطين، وهو في الأعم الأغلب يظهر على أيدي ذوي القذارة والنجاسة من الرجال والنساء في أوقات ومواضع لا يجري فيها ذكر الله تعالى، وإذا وافقه شيء من ذكر الله ينمحق ويضمحل، والسّحر يظهر بمعونة الشياطين والأرواح

---

1 – انظر، المطالب العالية للفخر الرازي: 48/8.

2 – المصدر نفسه.

3 – "الطلسم: علم يتعرف منه كيفية تمزيج القوى العالية الفعالة بالسافلة المنفعلة، ليحدث عنها أمر غريب في عالم الكون والفساد". دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون) للأحمد نكري: 201/2.

4 – انظر، تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي: /699، 700. شرح المواقف للشريف الجرجاني: 260/8، 261. الاقتصاد في الاعتقاد لأبي حامد الغزالي: 256.

الخبيثة، لذلك نجد السحرة يباشرون الأعمال الخبيثة والأشياء المستقذرة، والابتعاد عن ذكر الله تعالى، وحال الأنبياء عليهم السلام كانت في نهاية المخالفة لهذه الأحوال، إذ هم المواظبون على ذكر الله، المداومون على جميع أنواع القرب، الموصوفون بالتطهر عن النجاسات والأقذار"[1].

– أنّ السّحر وما سواه من الشعبذة وفعل الطلسمات، لا يبلغ حد الإعجاز كفلق البحر، وإبراء الأكمه والأبرص، وإحياء الموتى، فهو بذلك لا يمكن أن يتلبس بالمعجزة كما يزعمون[2].

– أنّ الله تعالى هو الذي يسوق المعجزات لأنبيائه ورسله تأكيدا لدعوتهم وتصديقا لهم في دعواهم الرسالة، "فلو ادعى أحد من المشعبذة والسحرة النبوة، وأراد إيجاد ما هو ناقض للعادة، ليكون دلالة على صدق مقالته لأعجزه الله تعالى عن إظهار ناقض للعادة، وأبطل سحره وكيده في هذه الحالة، صيانة لحججه من أن يعارضها باطل أو يقاومها فاسد"[3].

الاعتراض الثامن: المعجزات إنما حصلت للأنبياء بتعلم العلوم والاطلاع على خواص بعض الأجسام

من أعظم شبههم في إنكار النبوة أن قالوا: لعل المدَّعي قد اطلع على خاصية بعض المركّبات وخواص الأجسام كما اطلع على ذلك العلماء، حتى توصل إلى قلب النحاس ذهبا إبريزا، أو جرّ الأجسام الثقيلة بالأدوات الخفيفة.. فكان الخارق الذي ظهر على يديه تابع لخاصية تلك المركّبات[4].

والجواب عن هذه الشبهة من وجهين:

– أنّ زعمهم هذا يفضي إلى إنكار البديهيات والضروريات، وكل قول يجر إلى إنكار ذلك فهو باطل. بيان ذلك: أنه قد عُلم قطعا أنّ الاطلاع على علوم الحكماء وفنونهم ومعرفة خواص الأجسام لا ينتهي إلى إحياء العظام وهي رميم، أو قلب العصا حية، وإبراء الأكمه والأبرص[1].

---

1 – تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي: /699، 700.

2 – الاقتصاد في الاعتقاد لأبي حامد الغزالي: 256. انظر أيضا: شرح المواقف للشريف الجرجاني: 263/8.

3 – تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي: 700/2.

4 – انظر، الإرشاد لإمام الحرمين الجويني: 312، 313. شرح المواقف للشريف الجرجاني: 260/6. المطالب العالية للفخر الرازي: 42/8. أبكار الأفكار لسيف الدين الآمدي: 40/4.

– أنه لا خالق ولا مؤثر في الوجود إلا الله تعالى، فالمعجز لا يكون إلا فعلا له تعالى لا للمدعي، فبطل بذلك القول بأنه من علمه أو اطلاعه، أو من إدراكه لبدائع التأثيرات وخواص الأجسام[2].

– أنّ الأنبياء والرسل الذين جاؤوا بالخوارق نشأوا بين قوم عَرفوا أحوالهم منذ ولدوا إلى أن كبروا، ولم يروا عنهم أنهم اشتغلوا بشيء من تلك العلوم، ولا اعتادوا تعاطيه، فعلم من ذلك أنّ خروج تلك الخوارق على أيدي مثلهم قاطع بصدقهم فيما أخبروا به[3].

الاعتراض التاسع: خبر التواتر لا يفيد العلم

وهو لطائفة من منكري البعثة، الذي يسلِّمون دلالة المعجزة على صدق مدعي النبوة لمن شاهدها فقط، أما الغائبين فلا. لأنّ التواتر عندهم لا يفيد العلم لوجوه[4].

وقد تقرر الجواب الإجمالي عن هذا الاعتراض، في الأصل الخامس من المبحث الأول. وحاصله: أنّ الخبر المتواتر يوجب العلم الضروري، ولا مجال فيه لاتهام من نقله بالفسق أو الانتفاع أو الكذب لامتناع اجتماع الناس وتواطئهم على الكذب على خبر واحد، ولاستحالة الكذب في أناس مختلفين جبلوا على أهواء مختلفة، ومصالح متعارضة، وطبائع متباينة[5].

الاعتراض العاشر: إرسال الرسل إلى من يعلم أنه سيقابلهم بالتكذيب، خارج عن الحكمة

=

1 – انظر، الإرشاد لإمام الحرمين الجويني: 312. نشير إلى أنّ هناك فرقا بين هذا الاعتراض الذي يقوم على أنّ مدعي النبوة قد تعلم العلوم الدنيوية التي تمكنه من التأثير في الأشياء، وبين الاعتراض السابق الذي يتأسس على الزعم بأنّ المدعي ساحر أو مشعوذ.

2 – انظر، شرح المواقف للشريف الجرجاني: 263/8.

3 – انظر، تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي: 701/2. التوحيد لأبي منصور الماتريدي: 176.

4 – انظر، شرح المواقف للشريف الجرجاني: 264/8.

5 – انظر، تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي: 696/2.

قال فريق من منكري النبوات: الدليل على استحالة إرسال الرسل؛ أنّ إرسالهم إلى من يعلم أنه لا يجيبهم إلى ما يدّعونه، ويكفر بهم ويستوجب بذلك أشد العقاب، سفه وخروج عن الحكمة، فلما لم يجز السفه على القديم، لم يجز أن يرسل الرسل إلى من حالهم ما وصفناه[1].

ويجاب عن هذ الاعتراض بما يأتي:

– يَلْزَم هؤلاء المنكرين، أن يجوزوا إرسال الله تعالى الرسل إلى من يعلم انتفاعهم وقبولهم منه، لأنّ علة منع الإرسال زائلة، وهذا خلاف مذهبهم القائل باستحالة إرسال الرسل[2].

– أنه يجب، بناء على حجتهم تلك، ألا يخلق الله سبحانه وتعالى من يعلم أنه يكذبه ويجحد نعمه ويلحد في صفاته، وألا يحتج بالعقول وما وضعه من الأدلة فيها على أحد علم أنه يجحدها ولا يستعملها، فإن قبلوا هذا اللازم جحدوا الخالق، وإن أبوه وقعوا في التناقض[3].

– أنّ من تأمل في حجة هؤلاء، وقف على أنّ مبناها على قياس الغائب على الشاهد، ذلك أنهم لما رأوا أنّ إرسال الرسل في الشاهد إلى من يعلم أنه لا يجيبه ويوصل المكروه إلى رسوله قبيح، قالوا: إنه في الغائب كذلك قبيح؟ وقياسهم هذا باطل لعدم استواء الأمرين في المعنى ولعدم وجود الجامع. ثم إنّ القول بقبح ذلك في الشاهد ليس مسلّما، قال أبو المعين النسفي مبينا ذلك بمثال من الشّاهد: "لو أنّ ملكا من الملوك علم من طائفة من الناس أنهم لا يطيعونه ولا ينقادون له بل يؤثرون عداوته.. وعلم أنه لو قابلهم بالاستئصال وعاملهم بالتنكيل والاحتياج.. قبل أخذ الحجة عليهم، لنَسَبه من عاين فعله أو بلغه صنيعه إلى الظلم والعدوان، ووسمه بسِمة الجور والظلم والبغي، فبعث إليهم سفراء وقدم إليهم بُشَراء ونُذراء ليلزمهم حجته، ويظهر لدى الناس في الانتقام منهم وإنزال البأس بهم عذره، مع أنه يعطي الرسول بمقابلة ما يصل إليه من المكروه الذي ينقضي في أسرع مدة نعما دائمة يتقلب فيها مدة مديدة وينيله بمقابلة ذلك من اللذات ما يتمنى الرسول أن لو كان أوصل إليه من المكروه أضعاف ما أوصل، أكان هذا المرسل حكيما في ذلك؟ فإن قالوا: لا، ظهر جهلهم بالحكمة والسفه، وإن قالوا: نعم، ظهر أنّ ما ظنوا سفها حكمة.. فبطلت شبهتهم"[4].

---

1 – انظر، التمهيد للباقلاني: 118. تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي: 684/2.

2 – التمهيد لأبي بكر الباقلاني: 118.

3 – المصدر نفسه: 119.

4 – تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي: 684/2، 685.

الاعتراض الحادي عشر: المَلَك الذي يَدَّعي النّبي مخاطبته، من أفاعيل الخيال

زعم بعض منكري النبوة؛ أنّ المَلَك الذي يَدَّعِي النبي مخاطبته والاتصال به، لا وجود له في الخارج، وإنما هو من أفاعيل الخيال، فهو من جنس ما يراه النائم منّا، يرى أشخاصا تحدثه وتخاطبه، لكن لا وجود لتلك الأشخاص في الخارج، فهي محض أوهام وخيالات[1].

ويجاب عن هذه الشبهة؛ بأنّ ثبوت شخص يراه النبي ولا نراه لا استحالة فيه لمن يثبت قدرة الله تعالى، "وقد استقر .. أنّ الإدراك يجوز أن يُخلق لبعض الناس دون بعض فيما بين أيديهم، غير أنّ العادة على خلاف ذلك، وخرق العادة ممكن لا امتناع فيه"[2].

الاعتراض الثاني عشر: المعجزة ليست دليلا على صدق مدعي النبوة بدليل خوارق الدجال

قالت طائفة من المنكرين: دلّت الأخبار الصحيحة عن نبيكم أنّ المسيح الدجال سيظهر على يديه حين خروجه وادعائه الألوهية خوارق وآيات، منها: ظهور زهرة الدنيا والخصب معه، واستجابة الجماد له، وخضوع الشيطان لأوامره، وقتله الشاب وإحياؤه.. وكل ذلك يؤدي إلى أمرين: إما كونه إلها، وهو محال. وإما أنّ ظهور المعجزة على يدي المتحدّي لا يكون دليلا على صدقه[3].

والجواب عن هذا الاعتراض، هو: "أنّ ما يظهر على يد مدعي الربوبية لا يضيفه إلى الله تعالى حتى ينزل من الله تعالى منزلة التصديق له، بل إنما يضيفه إلى نفسه. ودلالة المعجزة على صدق المتحدّي إنما كان من جهة نزولها منزلة التصديق له من الله تعالى، فإذا لم تكن نازلة منزلة التصديق من الله تعالى فلا دلالة لها، كيف وأنّ دلالة المعجزة على صدق المدعي مشروطة بعدم المعارض القاطع الدال على كذبه، والدلالات القطعية على حدوث الواحد منها عند ادعائه الربوبية، وأنه مربوب وليس برب بادية ظاهرة لا يرتاب فيها أحد من العقلاء، فلا يكون ما ظهر على يده موجبا لتصديقه"[4].

المبحث الثالث: الأصول الخمسة للرد على اعتراضات منكري النبوة

---

1 – انظر، شرح الإرشاد لتقي الدين المقترح: 754/2.

2 – المصدر نفسه: 754/2. انظر أيضا: شرح المواقف للشريف الجرجاني: 256/8.

3 – أبكار الآفكار لسيف الدين الآمدي: 47/4.

4 – المصدر نفسه: 65/4، 66.

بعد عرض شبه منكري النبوات ومناقشتها، نخصص هذا المبحث لتقرير أصول، من ضبطها وأحكم معرفتها، سهل عليه رد تلك الشّبه ودحضها:

الأصل الأول: لا مؤثر ولا فاعل إلا الله تعالى

معلوم أنّ القول بإثبات النبوات فرع عن القول بإثبات وجود الباري تعالى وقدرته. فمن نازع في هذا الأصل لم يجز له الخوض في إثبات النبوات البتة[1]. لأنّ "من أنكر الصانع فلا شك أنه منكر للرسالة، إذ القول بالرسول ولا مرسِل محال"[2]. فإثبات النبوات إذن ينبني على إثبات المطلوب الذي ذكرناه وهو وجود الله تعالى، فإذا تحقق ذلك انتقلنا إلى إثبات أمر آخر، وهو أنّ هذا الإله قادر فاعل مختار، وأنْ لا مؤثر لإخراج شيء من العدم إلى الوجود إلا هو، فإذا ثبت ذلك، فقد بطل القول بوجود مؤثر آخر سواه، وبطل قول من يقول بأنّ معجزات الأنبياء من فِعل فاعل غير الله تعالى كالكواكب أو العقول أو الجن أو الشياطين[3].

والذي يدل على صحة هذا الأصل أمور، منها:

– أنّ جميع الممكنات مقدورة لله تعالى، فهو تعالى قادر عليها بأسرها، فالقدرة صفة من صفات ذاته تعالى[4].

– أنه لا موجد إلا الله تعالى، والدليل عليه: "أنّا لو فرضنا شيئا آخر سواه، يكون له صلاحية التأثير والإيجاد، فعلى هذا التقدير، قد اجتمع على ذلك الأثر مؤثران مستقلان باقتضاء الوجود والأثَر، فإما أن يقع ذلك الأثَرُ بهما معا، أو لا بواحد منهما، أو بأحدهما دون الثاني، والأقسام الثلاثة باطلة"[5].

– أنّ الإمكان علّةٌ للحاجة إلى المؤثر، فكل ممكن محتاج في وجوده إليه، وإذا كان كذلك، فلا مؤثر إلا الله[6].

1 – انظر، المطالب العالية للفخر الرازي: 93/8.

2 – تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي: 664/2.

3 – انظر، المطالب العالية للفخر الرازي: 93/8.

4 – المصدر نفسه: 94/8، 95.

5 – المصدر نفسه: 95/8.

6 – المصدر نفسه: 97/8.

يتحصّل مما تقدم؛ أنّ الله تعالى هو القادر الموجد المختار دون سواه. ومن عَرف ذلك وفقهه، ظهر له ظهورا لا يبقى معه شك ولا شُبهة، أنّ جميع المعجزات هي من صنع الله تعالى وفعله، وأنه مستحيل أن تكون من صنع غيره، لأنه لا موجد ولا فاعل ولا مكوِّن إلا الله تعالى[1].

الأصل الثاني: قيام تجويز الوجوه الكثيرة، قد لا يمنع من حصول القَطع والجزم بواحد منها

وبيان وجه تعلق هذا الأصل بما نحن فيه: أنّ بعض منكري النبوات، قالوا: سلَّمنا أنّ المعجزة وإظهار الخوارق علامة على صدق مدعي النبوّة، إلا أنه يجوز أن يكون الإله قد خلق ذلك الخارق لأغراض أخرى غير تصديق المدعي. فيقال لهم: ذلك التّجويز قائم في الجملة[2]، غير "أنّ قيام تجويز الوجوه الكثيرة، قد لا يمنع من حصول القطع والجزم بواحد منها"[3].

ومثال ذلك: "أني إذا رأيت زيدا، ثم غمضت العين، ثم إني نظرت إليه في المرة الثانية، فإني أعلم بالضرورة أنّ هذا الذي أراه ثانيا، عين الذي رأيته أولا، مع أنّ التجويز القطعي قائم بكونه مغايرا لذلك الأول"[4]:

والدليل على هذا الأصل: "أنّ موسى عليه السلام لما أمر القوم ببعض التكاليف فأبوا وأصرّوا، طلب من الله تعالى أن يوقف الجبل فوق رؤوسهم، ثم إنهم كانوا يشاهدون أنهم كلما قصدوا إلى الطاعة والامتثال، فذلك الجبل يتباعد عن رؤوسهم، وكلما قصدوا العود إلى العتو والإصرار والكفر، فذلك الجبل يقرب منهم بحيث خافوا من وقوعه عليهم، ومن المعلوم أنّ حصول هذه الحالة على هذا الوجه، يفيد العلم الضروري بأنه تعالى إنما أوقف الجبل فوق رؤوسهم، لأجل أن يتبادروا إلى الطاعة والامتثال، وتجويز أن يكون الغرض من إضلال ذلك الجبل، شيئا آخر سوى هذا المقصود، لا يقدح في حصول العلم الضروري، بأنه لا مقصود منه سوى ذلك"[5].

الأصل الثالث: الخرق والالتئام جائزان على الأجرام

1 – انظر، المصدر نفسه: 99/8.

2 – انظر، المطالب العالية للفخر الرازي: 99/8.

3 – المصدر نفسه: 99/8.

4 – المصدر نفسه: 97/8.

5 – المصدر نفسه: 99/8.

أحالت الفلاسفة جواز الخرق والالتئام على أجرام الفلك، فأشكلت عليهم أمور المبدأ والمعاد وأحوال الأنبياء، وانتهى بهم الأمر إلى إنكار المعجزات والخوارق. والحقّ: أنّ الخرق والالتئام جائزان، يدل على ذلك أنّ الأجسام متساوية في ذواتها وحقائقها، والاختلاف الحاصل بينها ليس إلا في صفاتها وأعراضها، ولما كانت كذلك وجب أن يصح لكل واحد ما يصح على الآخر[1].

ويقتضي هذا الأصل العظيم: أن يكون اتصاف كل واحد من الأجسام بما اتصف به الآخر ممكنا جائزا، وأن يكون ما اتصف به جسم يصح أن يتصف به آخر. ينتج ذلك: "أنّ كل ما صحّ على العناصر، فمثله يصح على الأفلاك، وكما يمكن انقلاب الأرض ماء، والماء هواء، والهواء نارا، فكذلك يمكن انقلاب الفلك أرضا، والأرض فلكا، وكما يمكن كون الفلك محيطا بالأرض، والأرض مركزا، فكذلك يمكن انقلاب كون الأرض محيطا، والفلك مركزا"[2].

فمن حقّق هذا الأصل وتفهّمه، تخلّص من كل الشبهات القادحة في الخوارق والآيات، وتأتّى له العلم بإمكانها وعدم استحالتها.

الأصل الرابع: العقل لا يحسِّن ولا يقبِّح

هذا الأصل عظيم ومفيد في معرفة أمور المبدأ والمعاد وأحوال الآخرة، كما أنه حاسم في تصحيح نبوة الأنبياء والقطع بصحة رسالاتهم. وبيانه: أنّ العقل لا يدل على حسن شيء ولا على قبحه، فالتّحسين والتّقبيح إنما يُتلقيان من موارد الشرع، فالأفعال قبل مجيء الشرع لا توصف بحسن ولا قبح، فالشرع هو الذي يضفي عليها هذه الأوصاف، فيكون الحَسن ما أمر به والقبيح ما نهى عنه، وله (أي الشرع) أن يقبح ما حسنه ويحسن ما قبحه، فالحسن والقبح ليسا من الصفات الذاتية للأفعال[3].

---

1 – الأربعين للفخر الرازي: 122/1.

2 – المصدر نفسه: 123/1.

3 – انظر، المطالب العالية للفخر الرازي: 98/8. رسالة إلى أهل الثغر لأبي الحسن الأشعري: 137. الإنصاف لأبي بكر الباقلاني: 158. شرح المواقف للشريف الجرجاني: 262/3. المواقف في علم الكلام لعضد الدين الإيجي: 323. الإرشاد لإمام الحرمين الجويني: 258.

وقد استدل أهل السنة على صحة هذا الأصل بأدلة منها: أنّ الله تعالى هو مالك كل شيء، يفعل في ملكه ما يشاء، لا يسأل عما يفعل، فهو الذي يحسن ويقبح، ويأمر وينهى. فلو كان حسن الأفعال وقبحها يدركان بالعقل للزم سلب اختياره، وسلب اختيار المولى باطل إجماعا[1].

ومن عرف هذه القاعدة الذهبية، وحقّق هذا الأصل العظيم، وقف على بطلان ما يورده بعض منكري النبوات، من أنّ الأنبياء جاؤوا بأفعال لا فائدة منها من حيث العقل.

الأصل الخامس: الخبر المتواتر يفيد العلم الضروري

من المعلوم أنّ مدارك العلوم ثلاثة: العقل، والحواس الخمس، والخبر[2]. وينقسم هذا الأخير بالنظر لأمور خارجة عنه إلى آحاد، ومستفيض؛ ويسمى أيضا مشهورا، ومتواترا.

والخبر المتواتر هو الذي يرويه جماعة عن جماعة، يستحيل تواطؤهم على الكذب[3]، وهو يفيد القطع إذا استجمع الشروط المطلوبة، والعلم الحاصل عقبه علم ضروري، "وذلك لأنّ الضروري هو الذي إذا شكك فيه صاحبه لا يتشكك، ونحن نجرب في أنفسنا عند سماع تلك الشبهات.. فنجدها جازمة بأنّ محمدا صلى الله عليه وسلم كان موجودا، وكان يدعي أنه رسول الله إلى الخلق، ولا نجد هذه الشبهات التي ذكرتموها طاعنة في ذلك الجزم وقادحة فيه"[4]، فثبت: "أنّ العلم الحاصل عقيب خبر التواتر علم ضروري"[5].

خاتمة:

خصصنا هذا البحث لمناقشة أهم اعتراضات منكري النبوة، وبيان الأصول الكبرى التي تعين على تفنيد شبههم، معتمدين على ما ورد في بعض المدونات العقدية. ويمكن تلخيص أهم الخلاصات التي انتهينا إليها فيما يأتي:

1 – انظر، شرح المقاصد للتفتازاني: 288/4. اللّمع لأبي الحسن الأشعري: 117.

2 – انظر، نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني: 9.

3 – انظر، جمع الجوامع لتاج الدين السبكي: 65.

4 – الأربعين للفخر الرازي: 86، 87.

5 – المصدر نفسه.

– أنّ الإيمان بالنبوات من أركان الدين وقواعده، إذ لا يتحقق إيمان المرء حتى يؤمن بجميع أنبياء الله ورسله، ويقر بأنّ الله تعالى اصطفاهم من بين خلقه وفضلهم عليهم تفضيلا.

– أنّ إثبات النبوات فرع عن إثبات وجود الباري تعالى وقدرته. فمن نازع في هذا الأصل لم يجز له الخوض في إثبات النبوات أصلا، لأنّ إنكار الصانع ينتهي رأسا إلى إنكار الرسالة.

– أنّ منكري النبوة فرق وطوائف، كل واحدة منها تتمسك بشبهة ما في اعتراضها وإنكارها. فمنهم من قال إنّ المقصود بالبعثة هو التّكليف، والتّكليف باطل، وإذا ثبت بطلان التكليف بطل القول بالنبوة. ومنهم من قال إنّ المعجزات التي هي الطريق لإثبات النبوة باطلة، فدل ذلك على بطلانها أيضا، إلى آخر ذلك من الشبه التي تولى البحث مناقشتها وردّها.

– أنّ من الأصول العظيمة المعينة على إثبات النبوة ورد اعتراضات منكريها، إثبات جواز الخرق والالتئام على الأجرام، فإنّ هذا الأصل يَرُدّ كل الشّبه القادحة في الخوارق والمعجزات، وينتهي بمن عرفه إلى العلم بإمكانها وعدم استحالتها.

– من القواعد المقررة عند أهل السنة، أنّ العقل لا يحسّن ولا يقبّح، فالتّحسين والتقبيح إنما يتلقيان من موارد الشرع، وهذه القاعدة تبطل ما يورده بعض المنكرين، من أنّ الأنبياء جاؤوا بأفعال لا فائدة منها من حيث العقل.

– أنّ النبوات والمعجزات ثبتت بالتواتر، ومعلوم أنّ التواتر يفيد القطع، وأنّ العلم الحاصل عقبه علم ضروري.

– أنّ الشبه التي يتمسك بها الربوبيون والملاحدة المعاصرون للطعن في النبوة، لا تختلف كثيرا عن شبه الأقدمين، فهي ترجع في أغلبها إلى الطعن في المعجزات بدعوى عدم معقوليتها، والطعن في خبر التواتر، والقول بكفاية العقل.

المصادر والمراجع:

1. **أبكار الأفكار في أصول الدين** لسيف الدين الآمدي، تحقيق أحمد محمد المهدي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الثانية: 1424 هـ - 2004 م.

2. **الأربعين في أصول الدين** لفخر الدين الرازي، تقديم وتحقيق وتعليق أحمد حجازي السّقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مطبعة دار التضامن، القاهرة، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

3. **الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به** لأبي بكر الباقلاني، تحقيق وتقديم وتعليق محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الثانية: 1421 هـ - 2000م.

4. **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد** لإمام الحرمين الجويني، حققه وعلّق عليه محمد يوسف موسى وعلي بن عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، مصر، 1369 هـ - 1950 م.

5. **الاقتصاد في الاعتقاد** لأبي حامد الغزالي، عني به حسن محمد عدنان الشرقاوي، دار المنهاج، بدون تاريخ.

6. **التمهيد** لأبي بكر الباقلاني، عني بتصحيحه ونشره الأب رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي، المكتبة الشرقية، بيروت، 1957 م.

7. **التوحيد** لأبي منصور الماتريدي، حققه وقدم له فتح الله خليفة، دار الجامعات المصرية، بدون تاريخ.

8. **تبصرة الأدلة في أصول الدين** لأبي المعين النسفي، تحقيق وتعليق محمد الأنور حامد عيسى، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، الجزيرة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى: 2011 م.

9. **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه** لمحمد بن إسماعيل البخاري، حققه زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1412 هـ.

10. **جمع الجوامع في أصول الفقه** لتاج الدين السبكي، علّق عليه ووضع حواشيه عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية: 1424 هـ - 2003 م.

11. **حواشي اليوسي على شرح كبرى السنوسي المسماة: (عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد للسنوسي)، الجزء الأول**، لأبي المواهب الحسن اليوسي، تحقيق وتقديم وفهرسة حميد حماني اليوسي، مطبعة دار الفرقان للنشر الحديث، البيضاء، الطبعة الأولى: 2008 م.

12. **دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)** لعبد النبي لأحمد نكري، عرّب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2000م.

13. **رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب** لأبي الحسن الأشعري، تحقيق عبد الله شاكر محمد الجنيدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1413 هـ.

14. **شرح الأصول الخمسة** للقاضي عبد الجبار، حققه وقدم له عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثالثة: 1416 هـ - 1996 م.

15. **شرح الإرشاد في أصول الاعتقاد** لمظفر بن عبد الله المصري (المقترح)، دراسة وتحقيق نزيهة امعاريج، مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية، الرابطة المحمدية للعلماء، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى: 1435 هـ - 2014 م.

16. **شرح المقاصد** لسعد الدين التفتازاني، تحقيق وتعليق عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة: 1419 هـ - 1998 م.

17. **شرح المواقف** لعضد الدين الإيجي للسيد الشريف الجرجاني، ومعه حاشية السالكوتي والجلبي على شرح المواقف، ضبطه وصححه محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

18. **الفصل في الملل والأهواء والنحل** لابن حزم، مكتبة الخانجي، القاهرة، بدون تاريخ.

19. **اللّمع في الرد على أهل الزيغ والبدع** لأبي الحسن الأشعري، صححه وقدم له وعلّق عليه حموده غرابه، مطبعة مصر، 1955 م.

20. **القاموس المحيط** لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق مكتب محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثامنة: 2005 م.

21. **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري**، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة: 1407 هـ.

22. **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم** لمحمد بن علي التهانوي، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى: 1996 م.

23. **الملل والنحل** لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني، مؤسسة الحلبي، بدون تاريخ.

24. **مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)** لفخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية: 1420 هـ.

25. **المطالب العالية من العلم الإلهي** لفخر الدين الرازي، تحقيق أحمد حجازي السقا، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى: 1407 هـ - 1987 م.

26. **المواقف** لعضد الدين الايجي، عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.

27. **المنقذ من الضلال والموصل إلى ذي العزة والجلال** لأبي حامد الغزالي، حققه وقدم له جميل صليبا وكامل عياد، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، 1967 م.

28. **نفائس الدرر في حواشي المختصر** لأبي المواهب الحسن اليوسي، دراسة وتحقيق جمعة مصطفى الفيتوري، منشورات جامعة المرقب، الخمس: 2009 م.